الأمم المتحدة S/PV.9394

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9394

الأربعاء، 9 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-23561 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارتا آما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالحالة في السودان.

مر أكثر من 100 يوم على اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وتستمر الاشتباكات بين الطرفين في أنحاء مختلفة من البلد، ولا سيما الخرطوم وبحري وأم درمان ودارفور، ولم ينتصر أي من الطرفين أو يحقق أي مكاسب تُذكر. ولا تزال ولاية الخرطوم بؤرة للنزاع، حيث تتركز أكبر المعارك في محيط المنشآت الرئيسية للقوات المسلحة السودانية، بما في ذلك مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية. ويستمر القتال في مختلف الأحياء. وفي هذا الأسبوع، أمرت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع السكان بمغادرة منازلهم في جزء من أم درمان، معلنين أنها منطقة عمليات.

لقد تسبب الطرفان في معاناة هائلة لسكان منطقة دارفور، حيث لا يزال القتال هناك ينكأ الجروح القديمة للتوترات العرقية التي سببتها النزاعات السابقة في المنطقة. ويشكل العنف الوحشي الذي شهدته الجنينة وسربا جانبا سيئا للغاية للحالة، التي تبعث على القلق العميق والتي يمكن أن تغرق البلد بسرعة في نزاع عرقي طويل الأمد ستكون له تداعيات إقليمية. ولذلك، فإن المبادرة التي اتخذتها تشاد لتنظيم تجمع لأصحاب المصلحة في دارفور لمعالجة الحالة في المنطقة جديرة بالترحيب وينبغي الاستفادة منها، مع ضمان مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات المسلحة وزعماء القبائل وأعضاء المجتمع المدني والجماعات النسائية، فيها.

لا تزال الحالة في ولايتي جنوب وشمال كردفان وولاية النيل الأزرق في السودان هشة، مع استمرار الأعمال العسكرية وتكرار إغلاق الطرق. وفي ولاية شمال كردفان، تسيطر القوات المسلحة السودانية على مدينة الأُبيِّض، بينما تسيطر قوات الدعم السريع على المناطق المحيطة بالمدينة.

منذ حزيران/يونيه، واصل فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال إحراز تقدم عسكري في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث تدعي الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال أنها محاولة لاستعادة الأراضي التي كانت قد خسرتها سابقا.

في حين أن شرقي البلد هادئ نسبيا، إلا أن هناك مؤشرات على جهود تعبئة نشطة لدعم القوات المسلحة السودانية، مع ظهور لجان التعبئة وإنشاء معسكرات التدريب العسكري. وهذه التعبئة مقلقة جدا وتهدد بإغراق شرقي البلد في نزاع على أسس عرقية، مما يبرز بوضوح أكبر هشاشة المنطقة.

لا يزال الجزء الشمالي من البلد تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية.

ما برح النزاع في السودان يخلف عواقب وخيمة على البلد وشعبه اللذين ما زالا يواجهان معاناة تفوق التصور. وتزداد الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية يوما بعد يوم بدون أي بوادر لتراجعها.

ستقدم زميلتي في المجال الإنساني، السيدة إديم ووسورنو، إحاطة إلى المجلس بشأن الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وجهود الاستجابة.

تتواصل الهجمات العشوائية والمستهدفة أحيانا على المدنيين والأعيان المدنية والهياكل الأساسية، لا سيما في الخرطوم ودارفور وولاية شمال كردفان، حيث تواصل الأطراف تجاهل الدعوات لحماية المدنيين والوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني

لا يزال العنف الجنسي يُرتكب على نطاق واسع، بينما يستمر قتل الأطفال أو تعرضهم للإيذاء أو يتعرضون لخطر تجنيدهم للقتال.

إن عمليات الاختطاف والقتل المنهجية للمدافعين عن حقوق الإنسان في دارفور والخرطوم آخذة في الازدياد. ويجب على أطراف النزاع القيام بعمل ملموس لإنهاء هذه الانتهاكات والتحقيق فيها، ولا بد من تقديم الدعم لتعزيز شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان وتوفير حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان.

شجبت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وعموم الأمم المتحدة في عدة مناسبات انتهاكات فظيعة محددة، مثل الهجمات ذات الدوافع العرقية في غرب دارفور، والاغتصاب والنهب المنظم والقصف الجوي، وحددت المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

يجب أن تتوقف الأعمال القتالية في البلد وأن يُحاسب الجناة على الجرائم المرتكبة، بما في ذلك العنف الجنسي.

نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنهاء النزاع في السودان. وما انفكت البعثة ملتزمة بدعم تلك الجهود، بما في ذلك من خلال الآلية الموسعة التي يقودها الاتحاد الأفريقي ومجموعتها الأساسية التي تشكل الأمم المتحدة جزءا منها. كما نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لتيسير المفاوضات بين الطرفين المتنازعين في جدة بالمملكة العربية السعودية، فضلا عن مبادرة البلدان المجاورة للسودان للمساعدة في حل النزاع. والعنصر المشترك بين تلك المبادرات يتمثل في الدعوة إلى وقف دائم للأعمال القتالية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والمشاركة مع أصحاب المصلحة المدنيين في عملية سياسية شاملة للجميع.

لا يزال التنسيق بين الآليات والمحافل الإقليمية والدولية القائمة ضروريا لزيادة النفوذ الجماعي للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى أقصى حد، وتعزيز فعالية جهود الوساطة. تؤيد الأمم المتحدة اتباع نهج مشترك لتيسير التوصل إلى حل شامل، وفي ذلك الصدد ستواصل العمل عن كثب مع شركائنا، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبالتنسيق مع الآخرين.

لا بد أيضا من التشديد على أن طائفة واسعة من المدنيين لا تزال ملتزمة بإنهاء الحرب واستئناف عملية انتقالية تفضي إلى إقامة دولة ديمقراطية. يتعرض المدنيون وزعماء القبائل وغيرهم لضغوط متزايدة للانحياز إلى أحد الجانبين في الحرب، وما زلنا نحث على عدم القيام بذلك. لن يؤدي هذا الضغط إلا إلى نشوب حرب أهلية ذات تداعيات عرقية وإقليمية تستمر لعقود. والواقع أن البعثة تدعم الجهود التي يبذلها القادة المحليون لمنع نشوب النزاعات أو تخفيف حدتها، ولا سيما في دارفور.

ترحب البعثة أيضا بالجهود الجارية التي يبذلها القادة المدنيون لتوحيد مختلف المبادرات المدنية للانضواء تحت راية واحدة لتوحيد القوى المناهضة للحرب في جبهة واحدة واسعة والإعداد لعملية سياسية شاملة. من المهم إشراك المجتمع المدني، وجماعات حقوق المرأة، والشباب، والمهن التجارية، ولجان المقاومة، التي تكتسي أصواتها ومشاركتها أهمية خاصة في أي جهد يبذل لإنهاء النزاع في السودان. وتواصل البعثة اتصالاتها بتلك المبادرات وتشجع على الشمولية الواسعة النطاق.

اسمحوا لي أيضا أن أبرز الدور المهم الذي تؤديه المرأة السودانية من خلال قيادة العديد من المبادرات المناهضة للحرب التي تدعو إلى الوقف الفوري للعنف؛ ومن خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال

مكافحة الإرهاب. والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي؛ ومشاركة النساء في مفاوضات وقف إطلاق النار وأي عملية سياسية مستقبلية. يجب أن تُسمع أصواتهن.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة التوصل إلى حل تفاوضي لإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن. فليس هناك بديل آخر. إن دعوات البعض لمواصلة الحرب من أجل تحقيق نصر عسكري لن تسهم إلا في تدمير البلد. فكلما طال أمد الحرب، زاد خطر التشرذم والتدخل الأجنبي، وتآكل السيادة وفقدان مستقبل السودان، وخاصة شبابه. لقد حان الوقت لإنهاء هذه الحرب العبثية والعودة إلى المفاوضات. وستواصل بعثة الأمم المتحدة، مع شركائها، العمل مع كلا الجانبين لتحقيق ذلك الهدف، ونعوّل على الدعم الموحد من مجلس الأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على الحالة الإنسانية في السودان.

منذ آخر إحاطة لنا أمام المجلس في 23 حزيران/يونيه، ازداد انجراف السودان إلى كارثة إنسانية كاملة. فخلال هذه الأسابيع الستة وحدها، فر أكثر من 1,4 مليون شخص من ديارهم.

لقد زرت السودان قبل أسبوعين. وشعرت بقلق عميق جراء مستوى المعاناة التي رأيتها والقصص التي سمعتها.

روت النساء والفتيات اللواتي تكلمت معهن قصصا عن إجبارهن على الفرار بعيدا عن منازلهن. وكنَّ ينتقلن من مكان لآخر، بحثا عن الأمان في بيئة أمنية متغيرة باستمرار. ويعيش الكثير منهن في خوف من أن يصل القتال إليهن. لقد قصصن علي قصصا عن العنف الجنسي والتحرش والاعتداء الجسدي؛ وعن الأزواج المختفين الذين لم يرهم أحد مرة أخرى بتاتا؛ وعن انقطاع التعليم؛ وتدمير المسارات المهنية وفقدان سبل العيش. كذلك فإن المعلمين والممرضين الذين فروا من منازلهم لم يتلقوا رواتبهم التي اعتادوا على تلقيها.

كان لدى الجميع قصة عن الآباء والأطفال والزملاء والأصدقاء الذين لقوا حتفهم في هذا النزاع المدمر، مع مخاوف من المزيد في المستقبل مع استمرار الطرفين المتحاربين في حربهما بغض النظر عن العواقب.

ونظراً لعدم تغطية وسائط الإعلام لما يحدث في السودان، بات يستحيل فهم ما يجري هناك. وبعد مرور ما يقرب من أربعة أشهر على النزاع، لا يزال ملايين الأشخاص عالقين في كارثة إنسانية متفاقمة. وقد فرّ أكثر من 4 ملايين شخص من ديارهم، من بينهم 3,2 ملايين شخص نزحوا داخلياً وقرابة 900 000 شخص عبروا الحدود إلى تشاد ومصر وجنوب السودان وبلدان أخرى. ولا تشكّل القصص المقلقة عن العنف الجنسي التي سمعتها من الأشخاص الذين فرّوا إلى بورتسودان سوى غيض من فيض مما يتكرر على نطاق مثير للاشمئزاز في بؤر النزاع الساخنة في جميع أنحاء البلد. وتزداد صعوبة حصول الناس على المساعدة الطبية العاجلة، حيث أن 80 في المائة من المستشفيات في جميع أنحاء البلد غير قادرة على العمل. ويحتاج نصف الأطفال في السودان، أي 14 مليوناً، إلى الدعم الإنساني. ويواجه أكثر من 40 في المائة من السكان، أي أكثر من 20 مليون شخص، مستويات مرتفعة من الافتقار الحاد للأمن الغذائي. ويعطل النزاع سبل كسب العيش وإمكانية الوصول المادي إلى الأسواق ويؤجج الزيادات الحادة في أسعار السلع الأساسية. وتضرر النظام المصرفي بشكل خطير، فضلاً عن المؤسسات العامة والمدنية، مما أسفر عن تعطيل شديد للخدمات العامة وتناقص في الأموال المتداولة على الصعيد الاقتصادي. ونشهد اتساعاً في نطاق انقطاع التيار الكهربائي، كما توقفت خدمات التعليم التي كانت تعمل في السابق بشكل جيد جداً. وهكذا أكون قد قصصت عليكم قصة بلد وشعب يُدفعان دفعاً إلى حافة الانهيار.

وكما أبرزت الأمينة العامة المساعدة بوبي، فإن الحالة تثير القلق بشكل خاص في المناطق التي يحتدم فيها النزاع، لا سيما في الخرطوم وفي ولايتي دارفور وكردفان. وتبعث التقارير التي تتحدث عن أعمال العنف القائم على أساس عرقي في غرب دارفور على القلق الشديد، فقد أسفرت عن مقتل أو إصابة العديد من المدنيين. ويحد القتال العنيف

وبيئة العمل الصعبة من قدرتنا على إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، ولا يسفر ذلك سوى عن تفاقم معاناة الناس.

ومع ذلك، لم تدخر المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع الإنساني والأمم المتحدة وشركاؤها جهداً، منذ إحاطتنا الأخيرة للمجلس، لاستئناف ضخ الإمدادات الإنسانية، لا سيما إلى ولايات دارفور، حيث كانت إمكانية الوصول مقيدة للغاية. وقد شهدنا بعض التقدم، وإن كان محدوداً. ففي 3 آب/أغسطس، وبعد مفاوضات مكثفة مع الطرفين، تمكنت قافلة مؤلفة من 10 شاحنات من إيصال 500 طن متري من البذور المحسنة إلى 70 000 أسرة في الضعين في شرق دارفور، وهي أول قافلة نتمكن من تيسيرها إلى دارفور من الجزء الشرقي من السودان – وكان توقيتها مناسباً تماماً لموسم الزراعة الذي سيكتسي أهمية حيوية لكفالة الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة. وتشهد ولايات دارفور أحد أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في السودان. وهناك المزيد من الشاحنات في طريقها إلى شمال دارفور وجنوبها لتلبية الاحتياجات الصحية والتغذوية واحتياجات الأمن الغذائي، ونتوقع من الأطراف أن تفي بالتزاماتهما وتسمح للشاحنات بالوصول إلى وجهاتها. وشهد الأسبوع الماضي أيضاً وصول أول شحنة من المساعدات الغذائية إلى غرب دارفور من تشاد. ومن المنتظر أن تُقدم مساعدات إضافية في الأسابيع المقبلة.

وكما قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، فإن كفالة الوصول عبر الحدود إلى منطقة دارفور يشكّل معلماً رئيسياً، حيث تسعى الأمم المتحدة إلى أن تصل إلى جميع المناطق التي يصعب الوصول إليها في السودان وأن تقدم المساعدات الإنسانية الحيوية للمحتاجين، أينما كانوا. ونظل نعوّل على كرم السلطات السودانية وتفهمها وسير المفاوضات معها، فضلاً عن جيران السودان، لتيسير الجهود الحاسمة الأهمية للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، تُقدم المساعدات أيضاً في أدري في تشاد، التي زرتها أيضاً، لدعم أكثر من 350 000 شخص فروا عبر حدودها، فضلاً عن المجتمعات التشادية التي تتفضل باستضافتهم.

وعلى الصعيد الوطني، تلقى أكثر من 2,9 مليون شخص منذ بدء النزاع حداً أدنى من أشكال المساعدات الإنسانية، بما فيها المساعدات النقدية أو العينية، أو حداً أدنى من الخدمات الصحية أو خدمات المياه الأساسية. ومع الأسف، لا يشكّل ذلك العدد سوى جزء بسيط من الـ 18 مليون شخص الذين نحاول الوصول إليهم، ويلزم أن تُكفل لنا إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق أو قيود إلى من هم في أمس الحاجة إلينا. وفي الخرطوم، حيث لا تزال إمكانية الوصول إلى المحتاجين تشكّل تحدياً كبيراً، نواصل تقديم بعض المساعدات بالموارد المتضائلة التي لا تزال متاحة محلياً، ولكننا لم نتمكن من ضمان مرور قافلة إنسانية إلى العاصمة لتجديد الإمدادات منذ أواخر حزيران/يونيه. والمنظمات الإنسانية على أهبة الاستعداد لبذل كل ما يلزم لتقديم المساعدات التي تشتد حاجة شعب السودان إليها. بيد أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك دون أن تيسر لها الأطراف إمكانية الوصول بانتظام وتخفف من العقبات البيروقراطية والإدارية. والقانون الدولي الإنساني واضح في هذا الصدد: يجب على جميع أطراف النزاعات أن تيسر إيصال المساعدات الإنسانية على وجه السرعة ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين.

وحتى الآن، لم نتمكن من إيصال المساعدات المحدودة التي قدمناها إلا من خلال مفاوضات مكثفة مع الطرفين دعمت عملية جدة الكثير منها. وتزداد تلك المفاوضات تعقيداً. وعليه، فإنه من الملحّ أن ننشئ من جديد منصة للتواصل المباشر والمنتظم بشأن المسائل الإنسانية مع الطرفين على مستوى رفيع بغية التفاوض بشأن إتاحة وصول العمليات الإنسانية وحمايتها في السودان. ونحن بحاجة إلى دعم قوي من الدول الأعضاء لتيسير ذلك.

ولا يمكننا أن نقدم المساعدات بالسرعة والنطاق المطلوبين إلا إذا كان لدينا تصاريح السفر اللازمة للتنقل داخل البلد وتأشيرات الدخول إليه. وفي حين أننا تلقينا بالفعل بعض التأشيرات، ونحن ممتنون للسلطات على ذلك، فقد طلبنا منها الاستمرار في تسهيل الإجراءات وتسريع الموافقات.

وحتى إن تحسنت إمكانية الوصول، فإننا لن نتمكن من الحيلولة دون تطور الحالة إلى كارثة الإنسانية إذا لم تتوفر الموارد اللازمة. ولذلك فإنه من المقلق للغاية أن خطة الاستجابة الإنسانية البالغة 2,6 بليون دولار لهذا العام لم تُمول إلا بنسبة 25 في المائة، أي ما يقرب من 680 مليون دولار، وهو ما تلقيناه حتى الآن لتمكيننا من مساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلينا. وأنا ممتن لكرم الدول الأعضاء والجهات المانحة لما قدمته من مساهمات حتى الآن، ولكننا بحاجة إلى مزيد من التمويل. وأناشد جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة أن تتقدم لمساعدتنا في تمويل الخطة في أسرع وقت ممكن.

وخلال زيارتي للسودان، تمثلت إحدى الرسائل التي سمعتها بوضوح شديد في أن شعب السودان يريد السلام ويحتاج إليه. وفي ذلك الصدد، وكما قالت الأمينة العامة المساعدة بوبي في وقت سابق، تكتسي جهود الوساطة السياسية الجارية التي تهدف إلى التوصل إلى حل للنزاع أهمية حاسمة، ويجب أن تستمر دون انقطاع إذا أريد لشعب السودان أن يحصل على أي فرصة للعيش في سلام وأمن دائمين. وحتى ذلك الحين، نطالب جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني والحد من المعاناة الإنسانية. ويجب على طرفي النزاع في السودان أن يكفلا المرور الآمن للمدنيين الفارين من العنف في الخرطوم ودارفور وغيرهما من المناطق التي تدور فيها الأعمال القتالية. ونحث المجتمع الدولي أيضاً على دعم الجهود الإنسانية التي يتزايد اعتماد الكثير من الناس في السودان عليها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على ما قدمتا من معلومات مفيدة بآخر المستجدات.

وأود أن أبدأ بترديد التحذيرات التي سمعناها اليوم فيما يتعلق بالأثر الكارثي للنزاع على المدنيين في السودان، حيث يحتاج ما يقدر بنحو 24.7 مليون نسمة إلى المساعدة الإنسانية. وكما سمعنا، فإن توافر إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في البلد هو الآن من بين الأسوأ في العالم. فالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تواصل مضاعفة أعمالها القتالية، بينما يواجه الشعب السوداني انقطاع التيار الكهربائي والواقع اليومي المروع المتمثل في الجثث المتحللة في الشوارع. وتزداد الآثار الإنسانية سوءا بالأدلة الموثوقة التي تشير إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني من قبل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والتي يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وكما سمعنا، يشمل ذلك حوادث العنف الجنسي والغارات الجوية في المناطق المأهولة بالسكان، مسفرة عن خسائر فادحة في أرواح المدنيين. وهناك أيضا تقارير موثوقة عن القتل المستهدف للمدنيين والفظائع ضد مجموعات عرقية محددة في دارفور، مع الكثير من إراقة الدماء التي تنسب إلى وحدات قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها. ونرحب بقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ببدء تحقيقات في الجرائم المرتكبة في النزاع الحالي وندعو السلطات السودانية إلى ضمان المساءلة الكاملة.

أولا، نحن بحاجة إلى أن نرى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تضع مصالح شعبها أولا، وأن تنهي الأعمال العدائية على الفور وتدخل في مفاوضات بحسن نية. ونرحب، في ذلك السياق، بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الشركاء الإقليميون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، لإعادة السلام إلى السودان.

ثانيا، التزم الطرفان – في إعلان جدة الصادر في 11 أيار/مايو، كما سمعنا – بالعمل وفقا لالتزاماتهما الدولية وبتمكين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وأهنئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهوده غير العادية لإيصال المعونة الإنسانية إلى السودان، ولكنني أردد أيضا نداءات السيدة ووسورنو. فكما سمعنا، كانت هناك هجمات على قوافل

المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع. ونحن بحاجة إلى إزالة العقبات البيروقراطية، مثل الإجراءات الجمركية التقييدية التي تسبب التأخير، وإصدار التأشيرات وتصاريح السفر.

لقد عانى شعب السودان لفترة أطول مما ينبغي. وينبغي لمن لديهم القدرة على وقف معاناته ألا يدخروا جهدا لوضع حد للنزاع.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على ما قدمتا من معلومات بآخر المستجدات عن الحالة في السودان. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة في جلسة اليوم.

يساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الخطيرة في الحالة العسكرية والسياسية في السودان. فقد أدى القتال في الأشهر الأخيرة بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع في منطقة العاصمة إلى تفاقم الحالة الإنسانية التي كانت صعبة أصلا. فقتل أو جرح آلاف الأشخاص، وأضيف الآن أكثر من 3 ملايين إلى أولئك النازحين داخليا وفر مئات الآلاف إلى البلدان المجاورة. ويساورنا القلق إزاء الحالة في غرب دارفور، ولا سيما في الجنينة. وما زلنا ندعو الأطراف السودانية إلى إبداء الإرادة السياسية واتخاذ خطوات فورية لوضع حد نهائي للمواجهة المسلحة. ونعتقد أن أي خلافات يمكن حلها على طاولة المفاوضات، كجزء من حوار شامل بين السودانيين، وأن السودانيين لديهم ما يكفي من الحكمة والخبرة السياسية للقيام بذلك.

وتشارك المنطقة بنشاط في الجهود الرامية إلى حل النزاع. ونشيد بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي جدة. وننوه بمؤتمر قمة البلدان المجاورة للسودان، الذي عقد في 13 تموز/يوليه في مصر، وكذلك بالاجتماع الأول، الذي عقد أمس في انجمينا، للآلية العاملة على مستوى وزراء الخارجية التي أنشئت في مؤتمر القمة. ونشاطر بلدان المنطقة رأيها بشأن ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة في البلد. وقد قدمت السلطات السودانية أيضا خريطة طريق للتسوية. ونأمل أن تهيئ التدابير المتخذة الظروف اللازمة لتحقيق استقرار الحالة ولإعادة إطلاق العملية السياسية السودانية بصورة شاملة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أحد شروط النجاح في أي مبادرة وساطة هو الحياد، وأن أي محاولات لخلق انقسامات في جهود البلدان المجاورة أو المبادرات الإقليمية ستؤدي إلى نتائج عكسية.

ونقدر المساعدة التي تقدم إلى البلد والمنطقة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك تلك التي كانت على الخطوط الأمامية منذ بداية النزاع وتعمل على كلا جانبي خط المواجهة. وقد رحبنا بوصول أول قافلة إنسانية الأسبوع الماضي إلى دارفور وندعو العاملين في المجال الإنساني إلى العمل بما يتفق بدقة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للعمل الإنساني وإيلاء اهتمام أكبر للمساعدة داخل البلد.

ونعتقد أن أي تدخل خارجي في الشؤون السيادية للسودان يمكن أن يصب الزيت على نار النزاع أمر غير مقبول. وندعو الجميع إلى الامتناع عن محاولة التأثير على الحالة من خلال جزاءات انفرادية غير مشروعة لا تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة وزيادة معاناة السكان المحليين. فما فتئت بعض البلدان الغربية، بدعم من السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، الذي فقد ثقة الشعب السوداني، تتدخل بنشاط في العملية السياسية الداخلية في السودان، وتفرض خطوطا حمراء على الأطراف على نحو غير مسؤول، وبالتالي تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية عن الحالة المنهارة في البلد. وبالنظر إلى الحالة التي نشأت حول وجود الأمم المتحدة، فإننا نتفهم قرار السلطات السودانية وندعو الأمم المتحدة إلى التصرف بنزاهة واحترام آراء الخرطوم وسيادة البلد.

ويؤسفنا أن نشير إلى أن تلك الممارسات التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى اختلاق تنافس مصطنع بين جهود الوساطة، مستمرة. وبدون استراتيجية واضحة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد السودان على الخروج من الحالة الراهنة، لا طائل من وراء الضغط والابتزاز. وما فتئنا نشهد لي الذراع والتلاعب المباشر من خلال دعم المانحين في السودان المستخدم في بلدان أفريقية أخرى

أيضا. وما زلنا نعتقد أنه يجب السماح للسودانيين بالحق الكامل ليس فقط في اتخاذ القرارات بشأن مستقبل بلدهم وشعبهم ولكن في تحمل المسؤولية الكاملة عنها.

وفي الختام، نود أن نؤكد على استعداد الاتحاد الروسي الثابت لمواصلة مساعدة دولة السودان الصديقة على التغلب بنجاح على صعوباتها الحالية والعودة إلى طريق السلام والتنمية المستدامة. إننا ندعم بلا كلل سلامة السودان الإقليمية واستقلاله وسيادته.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة ووسورنو على ما قدمتا من معلومات بآخر المستجدات. وتقدر اليابان تقديرا عاليا تفانيهما في عملهما من أجل الشعب السوداني. كما أرحب بالممثل الدائم للسودان، الذي ينضم إلينا اليوم.

وأشكر المملكة المتحدة على طلبها تقديم إحاطة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت. إنها مسؤولية مجلس الأمن أن يواصل الإعراب عن موقفه الثابت إزاء الاشتباكات الجارية، التي قوضت بشدة الجهود الرامية إلى استعادة الانتقال السياسي في السودان وزادت من سوء الحالة الإنسانية.

أود أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية.

أولا، تواصل اليابان نداءها الشديد للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لوقف القتال فورا والعودة إلى عملية سياسية سلمية وشاملة. ومن المؤسف أن أربعة أشهر تقريبا قد انقضت بدون أي إشارة واضحة من الأطراف على الاستعداد لإنهاء الأعمال القتالية. وتحث اليابان كلا الطرفين على الالتزام الجاد بالجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق وقف طويل الأجل لإطلاق النار وإيصال المعونة الإنسانية بدون عوائق واستئناف الحوار السياسي. ويجب على الأطراف أيضا أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تكفل سلامة المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ثانيا، تتشاطر اليابان الأمم المتحدة القلق العميق إزاء الأثر الشديد للقتال على المدنيين في منطقة دارفور. ونشعر بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد باستهداف السكان المدنيين والمرافق المدنية. كذلك تحيط اليابان علما تماما بقلق الأمين العام إزاء العنف المتزايد. ومرة أخرى، تشدد اليابان بقوة على وجوب الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وعلى وجوب تقيد الجميع بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويساور اليابان قلق إزاء الحالة المتدهورة حيث يمكن أن تشكل خطرا خارج الحدود. ونشكر البلدان المجاورة للسودان على استضافة اللاجئين، على الرغم من التحديات الإنسانية التي تواجهها. وفي حزيران/يونيه، قررت اليابان تقديم معونة قدرها 5 ملايين دولار في شكل منحة طارئة للمساعدة الإنسانية في السودان ومعونة في شكل منح تنفذ من خلال المنظمات غير الحكومية اليابانية في السودان وتشاد.

ثالثا، أود أن أشدد على ثبات دعم اليابان القوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وفي ذلك الصدد، فإن اليابان مستعدة للإسهام بنشاط في المناقشات المقبلة بشأن أفضل السبل لتجديد ولاية البعثة للتكيف مع الحالة في الميدان.

في الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها بدعم الشعب السوداني.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بادئ ذي بدء، أشكر السيدة مارتا بوبي والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين، وأرحب بمشاركة السفير الحارث محمد في هذه الجلسة.

يأتي اجتماعنا هذا بعد مضيّ أكثر من مئة يوم على اندلاع الاشتباكات في السودان، التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء وعانى بسببها الشعب السوداني أشد المعاناة، مثلما وضح مقدمو الإحاطات اليوم، الأمر الذي يستوجب تكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهاء هذه الأزمة بجميع أبعادها. وبناءً على ذلك، أود التشديد على ثلاث مسائل.

أولاً، لا بد من مواصلة العمل على تخفيف وطأة الحالة الإنسانية الصعبة التي يعيشها ملايين السودانيين جرّاء استمرار الاشتباكات وعدم الالتزام بالهدن السابقة. ونرى في هذا السياق، ضرورة تأمين الإمدادات الغذائية والمياه والخدمات الطبية، حيث يعاني ما يقارب نصف الشعب من مستوياتٍ عالية من انعدام الأمن الغذائي. ولا بد

كذلك من إيلاء الاهتمام لاحتياجات النازحين واللاجئين في ظل ارتفاع معدلاتهم بشكلٍ حاد، في الوقت الذي تواجه فيه بعض دول الجوار تحدياتٍ داخلية. ولهذا، نناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم للسودان ودول الجوار خلال هذه الفترة الصعبة، نظراً لمستوى الاحتياجات على الأرض، وعدم تلقي الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني التمويل المطلوب لهذا العام.

ونحن، من جانبنا، وفي إطار تضامننا الإنساني مع أبناء الشعب السوداني الشقيق، حرصت دولة الإمارات على توفير المساعدات الغوثية العاجلة لهم، حيث سير بلدي مؤخرا جسراً جوياً وبحرياً، نقل أكثر من 2 000 طن من المواد الطبية والغذائية إلى كل من بورتسودان وجمهورية تشاد، دعماً للاجئين السودانيين الأشقاء. كما أنشأنا مستشفى ميدانيا في تشاد وافتتحنا مكتبا تنسيقيا للمساعدات الإماراتية لدعم وتنسيق الجهود الإنسانية، وسنواصل دعمنا في هذا الجانب.

ثانياً، نشدد على أهمية التزام الأطراف بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلاً عن تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين بدون عوائق وبأمان. ونكرر في الوقت ذاته دعواتنا إلى أهمية التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التوصل إليها في جدةّ.

في هذا السياق، ندين مقتل عدد من العاملين في المجال الإنساني في السودان، ونعرب عن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بالاعتداء عليهم وتعرض المرافق الإنسانية للنهب والسرقة. وعلينا أن نستذكر أننا بعد عشر أيام من اليوم، في 19 آب/أغسطس، سنحتفي باليوم العالمي للعمل الإنساني، وهي مناسبة للإشادة بالعاملين في الحقل الإنساني والغوثي وبذل كل ما في وسعنا لحمايتهم وحماية العمل المهم الذي يضطلعون به.

ثالثاً، نكرر دعوة دولة الإمارات العربية إلى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة والعودة إلى المسار السياسي. ونشدد هنا على أهمية الاستجابة للجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لمعالجة الأزمة في السودان، وآخرها الاجتماع الذي عقد هذا الأسبوع في تشاد من قبل الآلية الوزارية المنبثقة عن قمة دول جوار السودان في القاهرة. ونجدد أيضا ترحيبنا بالبيان الختامي للقمة والذي شدد على أهمية الحل السياسي والحوار لتحقيق الأمن والاستقرار.

حرصا من دولة الإمارات على التعاون الإقليمي والدولي لحل القضايا الملحة، شارك بلدي في الاجتماع الأول للجنة الرباعية المنبثقة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الشهر الماضي. ونشدد في هذا الصدد، على ضرورة تكثيف الزخم وتنسيق جميع هذه الجهود بشكل وثيق.

في الختام، تؤكد دولة الإمارات استمرار تضامنها مع الشعب السوداني الشقيق في هذه الظروف الصعبة، بما في ذلك دعم كافة الجهود لإنهاء الأزمة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

نشكر الأمينة العامة المساعدة، السيدة مارتا بوبي، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على تقديم معلومات مستكملة مهمة ومتبصرة عن الحالة في السودان. ونرحب بمشاركة سعادة السيد محمد، الممثل الدائم للسودان، في هذه الجلسة.

تدين المجموعة استمرار الأعمال القتالية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية خلال الأشهر الأربعة الماضية. ونأسف أسفا عميقا للمعاناة الهائلة التي حلت بالشعب السوداني، حيث أسفرت المواجهات الجارية عن مقتل أكثر من 1 000 مدني. ونلاحظ مع القلق تشريد ما يقرب من 2,5 مليون شخص وتعطل الإمدادات الغذائية والطبية، مع ما ينطوي عليه ذلك من تأثير سلبي على الفئات السكانية الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، نتابع بقلق الحالة المتدهورة في دارفور، وخاصة في وسط وشمال دارفور، مع ورود تقارير عن عمليات قتل وحوادث عنف جنسي مسجلة، لا سيما ضد النساء والفتيات.

إن المجموعة، إذ تأخذ في الحسبان الحالة الراهنة، تشدد على النقاط التالية.

أولا، تدين المجموعة على وجه الخصوص استمرار الهجمات على المدنيين والمستشفيات والبنية التحتية الوطنية الحيوية، وارتكاب الاعتداءات الجنسية على النساء والفتيات. إن هذه الأعمال غير مقبولة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندين أيضا الانتهاكات المتكررة لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. وندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما الدولية وحماية المباني الدبلوماسية.

إن من المؤسف أن يطول أمد النزاع بين الأشقاء في الجيش وقوات الدعم السريع بالرغم من جهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار. فحتى الآن ظلت جميع المحاولات مجرد حبر على ورق ولم تصمد الهدن النادرة بينهما. ونكرر دعوتنا للطرفين لوقف الأعمال العدائية واللجوء إلى الحوار والدبلوماسية لأجل تحقيق السلام والرخاء لشعب السودان. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وتجديد الالتزام بالمفاوضات. إن الطريق إلى السلام والرخاء للشعب السوداني يتمثل في الحوار والمصالحة الوطنية.

ثانيا، تشجع مجموعة الدول الأفارقة الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الجهود التي تقودها المنطقة لأجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة الحالية، وخاصة الجهود التي تبذلها قيادة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية. وفي ذلك الصدد، رحبنا بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة الدول المجاورة للسودان المعقود في 13 تموز/يوليه، فضلا عن خطة العمل الثلاثية الأطراف الصادرة عن الاجتماع الأول للآلية الوزارية لجيران السودان. رحبنا أيضا بالبيان الصادر عن اجتماع المجموعة الرباعية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في 10 تموز/يوليه.

ونحث الأطراف المتحاربة على المشاركة في تنفيذ بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي يؤكد من جديد العناصر الرئيسية الستة المحددة في خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان. ونتطلع إلى نتائج المبادرة المشتركة للاتحاد الأفريقي والإيغاد لإجراء حوار سياسي لأصحاب المصلحة غير العسكريين في أديس أبابا. ونؤكد أهمية تعزيز التنسيق والحفاظ على التكامل بين الجهود الإقليمية والدولية لأجل معالجة الشواغل العامة بشأن الوقف الدائم للأعمال العدائية.

ثالثا وأخيرا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المروعة في السودان حيث يحتاج ما يقدر بنحو 24.7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. لذلك ندعو الشركاء المانحين إلى زيادة دعمهم المالي للمساعدة في تحقيق هدف خطة الاستجابة الإنسانية. وقد أوضحت السيدة ووسورنو مدى أهمية ذلك في إحاطتها. ونرحب بالدور الإيجابي والبناء الذي ما برح جيران السودان يؤدونه في جهودهم الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد، وخاصة فيما يتعلق بإدارة أزمة اللاجئين. فهناك حاجة ملحة إلى التعجيل بالاستجابة الإنسانية لأجل ضمان تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا على نحو سليم وكاف. ونرى أن من المهم اتباع نهج منسق إزاء الاستجابات الإنسانية والأمنية من جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما على حدود البلدان المجاورة بالتعاون الوثيق مع سلطات تلك البلدان.

تود مجموعة الدول الثلاث أن تؤكد مجددا تضامنها مع الشعب السوداني. فنحن ملتزمون التزاما راسخا باحترام استقلال البلد الأفريقي الشقيق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية. ونكرر رفضنا الجماعي لأي تدخل خارجي في النزاع الدائر لأن من شأنه أن يعقّد الوضع في الميدان. وما زلنا مصممين على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في السودان.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي والمديرة إديم ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين، وأرحب بالسفير محمد والوفد السوداني في هذه الجلسة.

لقد عمت الفوضى في البلد نتيجة للنزاع العنيف على السلطة الذي اندلع في السودان في نيسان/أبريل. لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الاشتباكات العسكرية المستمرة التي انتشرت بسببها الأعمال العدائية في عدة مناطق حضرية في السودان منذ بدايتها. ويساورنا القلق إزاء حالة ومعاناة ملايين المدنيين المتأثرين بتلك الأعمال في

هذه الأجواء العنيفة والخطيرة. إن حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية بسبب المواجهات المسلحة الكبرى مروع.

وندين بشدة الفظائع التي ترتكبها أطراف النزاع ونأسف للإهمال التام لواجب حماية المدنيين في بعض أجزاء السودان. كما نأسف للتقارير عن ارتكاب جرائم قتل جماعي في غرب دارفور. لقد عطل القتال أيضا وصول المساعدات الإنسانية الحيوية والحصول على التغذية والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه والكهرباء. ويساورنا القلق العميق إزاء نقص المعلومات التفصيلية من منطقة دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في خضم أعمال عدائية واسعة النطاق. عليه تتطلب أي خطة لحماية المدنيين في تلك المناطق تقديم تقارير شاملة من الميدان.

تؤيد البرازيل بقوة إعلان جدة وتشيد بالجهود السعودية والأمريكية لتعزيزه وتأسف للانتهاكات المتكررة لمبادئه. وندعو الأطراف إلى تنفيذ تعهداته الأساسية التي لا غنى عنها لتدفق المساعدة الإنسانية الحيوية. كما نكرر الدعوات إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار ونحث الأطراف على الدخول في حوار لحل خلافاتها بعد التوصل إلى هدنة. إن الحل التفاوضي للنزاع هو السبيل الوحيد لتمهيد الطريق لانتقال سياسي سلمي في السودان. وقد بيّن حجم الخسائر والدمار خلال النزاع بما لا يدع مجالا للشك أن أي حلول عملية للأزمة ليست حلولا عسكرية إطلاقا.

إن للسودان أن يعوّل على دعم جيرانه في جهود التسوية السلمية هذه، لأن تلك المنازعة العنيفة على السلطة التي أدت إلى نشوب النزاع هي مأساة للشعب السوداني وتهديد لاستقرار المنطقة ورخائها في نهاية المطاف. وقد خيمت الآثار الإنسانية للأزمة بشدة على حدود السودان المشتركة مع كل من مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وإريتريا.

ويمكن للسودان أيضاً أن يعتمد على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والعديد من شركائه الرئيسيين من أجل الوساطة والمساعي الحميدة.

إن الحل السلمي للنزاع ضروري لبناء جسر للانتقال السياسي الذي يرغب فيه ملايين السودانيين ويستحقونه. وهذه رسالة هامة يتعين على جميع القوى السياسية السودانية أن تصغي إليها. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وتكرر البرازيل تأكيد دعمها للشعب السوداني في سعيه إلى السلام والعدالة والكرامة، وتناشد المجتمع الدولي لزيادة تضامنه مع السودان في هذا المنعطف الحرج. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل مجتمعاً للتصدي للتحديات التي يواجهها السودان. إن التقاعس عن العمل سيفرض ثمناً باهظاً على الشعب السوداني الذي لا يستطيع ببساطة تحمل ذلك.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والمديرة ووسورنو على ما قدمتاه من معلومات مستكملة عن المستجدات.

تدين مالطة بشدة دورة العنف التي اجتاحت السودان على مدى أكثر من 100 يوم، وتكرر دعوتها لكلا الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية دون شروط مسبقة. ونشجب الخسائر في الأرواح وندين استهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة، واستهداف العاملين في المجالين الإنساني والطبي ومباني وأصول هذين المجالين. ويساورنا القلق إزاء التقارير المتزايدة عن وقوع المدنيين في مرمى النيران المتبادلة، بمن فيهم أولئك الذين قتلوا في منازلهم أو في الأماكن التي التمسوا فيها الأمان. ولا يزال الأطفال أيضاً معرضين لخطر كبير، حيث قتل وشوه أكثر من 000 2 منهم منذ بداية النزاع.

ونذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مضاعفة الجهود لإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها. إننا نشعر بالفزع إزاء التقارير المستفيضة عن العنف الجنسي والجنساني في الخرطوم والجنينة، بما في ذلك الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، واختطاف النساء والفتيات. ويجب إعطاء الأولوية للدعم العاجل لأجل

حصول الناجين على الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي. ويجب أن تظل إقامة العدالة للضحايا والناجين من الجرائم الفظيعة وضمان محاسبة الجناة أمراً محورياً في جهودنا الجماعية. ونحثّ على تعزيز تدابير الحماية، لا سيما للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة.

لا تزال الأزمة الإنسانية في السودان تتصاعد. ويواجه ما يصل إلى 42 في المائة من سكان البلاد الافتقار الحاد للأمن الغذائي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وضعف المحاصيل، والصدمات المناخية. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق إلى السودان. ونؤيد أيضاً استئناف برنامج الأغذية العالمي لعملياته، ولا سيما عملية تسليم الأغذية عبر الحدود مؤخراً إلى دارفور في 3 آب/أغسطس، بتيسير من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكما سمعنا اليوم من المديرة ووسورنو، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في ذلك الصدد. ومما يؤسف له أن ما لا يقل عن 18 من العاملين في المجال الإنساني قُتلوا منذ بداية النزاع، وتم شنّ أكثر من 53 هجوماً على مرافق الرعاية الصحية. يجب ألا يكون هؤلاء الأشخاص هدفاً أبداً.

ومع نزوح ما يقدر بنحو 3,5 مليون شخص، يهدد النزاع في السودان بإشعال أزمة ذات أبعاد إقليمية. وأولئك الذين يسعون إلى الفرار يُستهدفون عمداً، وهذا أمر غير مقبول. ويساورنا القلق أيضاً إزاء حالة النساء والأطفال النازحين داخلياً المعرضين بشدة لخطر العنف الجنسي والجنساني.

وترحّب مالطة بجميع الجهود الرامية إلى إنهاء الأعمال القتالية الجارية وإعادة السودان إلى عملية انتقاله السياسي. ويجب أن تكون هذه الجهود شاملة، مع المشاركة الكاملة للنساء والشباب والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، نكرر التأكيد على أهمية ضمان أن تكون جهود الوساطة الإقليمية – بما في ذلك جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المجاورة والشركاء الآخرين – متناغمة ومدعومة برسائل قوية وموحدة من المجلس.

وختاماً، ما زلنا على اقتناع بأنه لا يمكن حلّ النزاع إلا من خلال الحوار والوساطة. ونحثّ كلا الطرفين على العمل على تلبية هذه الدعوات لضمان التوصل إلى تسوية دائمة تضع الشعب السوداني في المركز.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة مارثا بوبي والمديرة إديم ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين للغاية، وأود أن أركز على نقطتين.

أولاً، يجب على جميع الأطراف وقف القتال فوراً. فخلال الأشهر الثلاثة الماضية، تدهورت الحالة الأمنية في السودان باطراد. وبات المدنيون هم الضحايا الرئيسيين، واستمرار القتال يجعل احتمال الانتقال إلى حكومة مدنية، وهو ما يريده الشعب السوداني، أكثر بعداً. ويساور فرنسا القلق إزاء الهجمات الواسعة النطاق الأخيرة على المدنيين والبنى التحتية المدنية، ولا سيما مرافق الرعاية الصحية. ويمثّل تزايد الاشتباكات في دارفور خطراً كبيراً على السكان المعنيين، كما أن فتح جبهات جديدة في جنوب كردفان مدعاة للقلق أيضاً. وعلى نطاق أوسع، يثير خطر تفكك السودان مخاوف من زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ومن الضروري أن تتوقف الأعمال العدائية وأن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وإن أي تدخّل خارجي يُسهم في إطالة أمد النزاع سيزيد من تفاقم الحالة الإنسانية ويعرض الاستقرار الإقليمي للخطر.

وستواصل فرنسا العمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار واستئناف عملية سياسية شاملة تشارك فيها القوى السياسية وممثلو المجتمع المدني في أقرب وقت ممكن. وتحقيقاً لتلك الغاية، سنواصل دعم جهود الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة للسودان أو القريبة منه. ونؤيد أيضاً دور الأمم المتحدة ومهامها، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، السيدة

حنا تيتيه. ونشيد بعملهم الحيوي على الرغم من الظروف الصعبة جداً. فلا بدّ من ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه للاستجابة للأزمة الإنسانية الجارية في السودان. وكما ذكّرنا المتكلمون، فإن احتياجات السكان المدنيين ما فتئت تتزايد بسرعة مطّردة. وقد أدى القتال إلى نزوح الملايين من الناس. وقد يعاني أكثر من 20 مليون شخص من الافتقار الحاد للأمن الغذائي في السودان بحلول سبتمبر/أيلول، وقد لجأ مئات الآلاف من الأشخاص إلى البلدان المجاورة. وفي ذلك الصدد، تشيد فرنسا بجهود دول المنطقة التي ترحّب بأولئك اللاجئين. وترحّب بالدعم المقدم من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية.

وعلى الرغم من إلحاح الحالة، فإننا نعلم أن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تصل إلى الخرطوم ودارفور بسبب القتال، وانعدام الضمانات الأمنية، والعقبات التي يفرضها المقاتلون، والهجمات المتكررة التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى ضمان الوصول الآمن والكامل ودون عوائق إلى جميع الأراضي السودانية. ونشجّع البلدان المجاورة وبلدان العبور على تيسير تقديم المعونة الإنسانية، والتمسك بالقانون الدولي الإنساني، وتيسير استقبال اللاجئين. وتدعم فرنسا هذه الجهود من خلال تقديم أكثر من 41 مليون يورو كمساعدات طارئة لتلبية احتياجات السكان. كما أن الاتحاد الأوروبي أيضا يقف متضامنا مع الشعب السوداني. فقد تعهّد بتقديم أكثر من 256 مليون يورو من المساعدات الإنسانية والإنمائية هذا العام، وهو على استعداد للنظر في استخدام جميع الوسائل المتاحة له، بما في ذلك التدابير التقييدية، للمساعدة في إنهاء النزاع.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارثا بوبي، ومديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما المؤثرتين. وأرحّب أيضاً بحضور الممثل الدائم للسودان.

في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة على جهودهم الدؤوبة وأن أؤكد من جديد دعم سويسرا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وللممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس.

في المرة الأخيرة التي اجتمعنا فيها في هذه القاعة لمناقشة الحالة في السودان (انظر S/PV.9375)، أعربنا عن قلقنا المشترك من أن استمرار القتال يمكن أن يُغرق السودان في كارثة إنسانية. وتدهورت الحالة منذ ذلك الحين تدهوراً كبيراً، ونشهد تصعيداً جديداً للعنف، إلى جانب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلّط الضوء على ثلاث نقاط:

أولاً، من غير المقبول أن ينشب النزاع دون أي اعتبار للثمن الذي يدفعه السكان. وندين بأشد العبارات الممكنة استمرار العنف والهجمات ضد المدنيين. إننا نتلقّى ادعاءات مفزعة من دارفور بوقوع عمليات قتل عرقية وإعدام بإجراءات موجزة وعنف جنسي وجنساني ترتكبها في المقام الأول قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها.

هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل تُرتكب على أساس يومي. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الضروري محاسبة المسؤولين عن أفعالهم لتحقيق العدالة للضحايا ومنع وقوع الانتهاكات في المستقبل. ونحن ممتنون لأولئك الذين يخاطرون بحياتهم لتوثيق الحقائق على أرض الواقع. وتضم سويسرا صوتها إلى الأصوات الداعية إلى إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة ومستقلة وحسنة التوقيت في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجدد العنف في ولايات شمال وجنوب كردفان والنيل الأزرق لا يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع.

ثانياً، نكرر دعوتنا للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وحماية العاملين في المجال الطبي والبنية التحتية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وإعلان جدة. فقد فرّ ما يقرب من 4 ملايين شخص، نصفهم من الأطفال، من النزاع بحثاً عن الحماية والسلع الأساسية، وتستمر الأرقام في الارتفاع. إن الملايين من الناس

قد باتوا على شفا المجاعة نتيجة للنزاع، على نحو ما أشرنا في بياننا في المناقشة المفتوحة يوم الخميس الماضي (انظر S/PV.9392). ويسرّنا أن بلدان المنطقة رحبت بالأشخاص الفارين من النزاع، ونردد الدعوة التي وجهت في الأشهر الأخيرة لإبقاء الحدود مفتوحة. وستواصل سويسرا دعم الجهود الإنسانية في السودان والمنطقة.

ثالثاً، ندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات بغية تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتواصل بحسن نية. وفي هذا الصدد، ترحب سويسرا بالجهود الدبلوماسية الجارية حالياً. ومن الضروري التنسيق بشكل وثيق وتحقيق التكامل بين تلك المبادرات لتحقيق نتائج دائمة ووقف دوامة العنف والدمار. وبغية العودة المحتملة إلى العملية السياسية، فإن المشاركة الشاملة للأطراف الفاعلة المدنية في البحث عن أي حل أمر أساسي.

لن تنتهي معاناة الشعب السوداني إلا عندما يتوقف القتال. ويجب علينا جميعاً، نحن أعضاء المجلس، أن نضاعف جهودنا لوضع حد لهذا النزاع المدمر. ويجب أن يكون المجلس متحداً بشأن هذه المسألة لكي يقدم الدعم الكامل لجهود الوساطة الجارية.

وستواصل سويسرا دعم الشعب السوداني في تحقيق تطلعاته إلى السلام والعدالة والحوكمة الديمقراطية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المملكة المتحدة على طلبها عقد هذه الجلسة وتفانيها المستمر بوصفها القائم على الصياغة في ملف السودان. كما نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والممثل الخاص بيرتس وموظفيه، وكذلك لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على العمل الذي يقومون به في الميدان. ونشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والمديرة ووسورنو على ما قدمتاه من معلومات مستكملة عن المستجدات.

على نحو ما أبرز مقدمو الإحاطات، تتطلب الأزمة الإنسانية الحادة في السودان اهتماماً فورياً وجهوداً منسّقة، بالنظر إلى أن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون، يتحملون وطأة الخسائر المدمرة للنزاع، مما يتركهم في خطر ومعاناة بالغين.

كما لا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار القتال. ونحثّ كلا الطرفين المتنازعين على وقف القتال فوراً وندعو جميع الجماعات المسلحة في السودان إلى الامتناع عن مواصلة المشاركة في الأعمال القتالية.

ونشعر بالفزع إزاء الأرقام التي تشير إلى أن أكثر من 20 مليون سوداني سيعانون من الافتقار الحاد للأمن الغذائي خلال شهر أيلول/سبتمبر بسبب هذا النزاع وظروف الاقتصاد الكلي المتردية بالفعل.

ويمكن لاستمرار العنف أن يولّد عواقب لا يمكن إصلاحها بالنسبة للسودان والمنطقة بأسرها. ومن هذا المنطلق، ندعو بإلحاح إلى تقديم استجابة إنسانية دون عوائق أو حواجز في السودان والمنطقة، ونحثّ حكومة السودان على تيسير الإجراءات الإدارية لتمكين المعونة الإنسانية.

ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الموثوقة الواردة من السودان، ولا سيما من دارفور، التي تكشف عن حالات اعتداءات جنسية وجسدية على النساء، إلى جانب إطلاق النار العشوائي على النساء والأطفال. وتسلّط التقارير الأكثر إثارة للقلق الضوء على العنف الموجه ضد جماعات عرقية بعينها في دارفور، بما في ذلك عمليات القتل ذات الدوافع العرقية والعنف الجنسي.

لا يمكن تجاهل معاناة المدنيين. فقد انتهكت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وارتكبت فظائع، بما في ذلك العنف الجنسي، ويجب محاسبتها. ونرحّب بإصدار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إخطاراً ببدء التحقيقات في هذا الصدد. كما نحثّ جميع الأطراف على التمسك بالقانون الدولي الإنساني وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في دارفور.

ويجب أن يظل المجتمع الدولي متحداً في الضغط على الأطراف المتنازعة للالتزام بوقف إطلاق النار على المستوى الوطني. ونرحّب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في هذا الصدد. ومن هذا المنطلق، نؤيد تأييداً تاماً جميع الجهود الدبلوماسية

وجهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والجهات المعنية الإقليمية الأخرى ونشيد بها، وندعو إلى التنسيق الوثيق بشأن تلك الجهود. ويجب ممارسة أقصى قدر من الضغط لإجبار الأطراف المتنازعة على الحد من العنف، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية، وضمان الوصول دون عوائق إلى المناطق المتضررة، وحماية العاملين في المجال الإنساني الذين ينبغي ألا يتعرضوا أبداً للهجوم.

ختاماً، من المهم أن يتحد مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمساعدة السودان على إنهاء هذا النزاع.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما وأرحّب بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

إن النزاع المسلح في السودان مستمر منذ ما يقرب من أربعة أشهر، مع تزايد سقوط خسائر في صفوف المدنيين وتدهور الحالة الإنسانية. تعرب الصين عن بالغ استيائها من تلك التطورات بوصفها صديقاً حميماً وشريكاً للسودان. وفي الوقت نفسه، ما فتئت الجهود الدبلوماسية مستمرّة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في السودان. وتأمل الصين أن تقوم الأطراف المعنية، لصالح البلد وشعبه، بوقف إطلاق النار ووضع حد للقتال في أقرب وقت ممكن، وأن تشجّع على وقف التصعيد وتحلّ نزاعاتها عن طريق الحوار، بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والمصالحة.

وترحّب الصين بالجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة لحل مسألة السودان.

استضافت مصر في الشهر الماضي مؤتمر قمة دول جوار السودان، وعقدت تشاد مؤخراً اجتماعاً وزارياً للمتابعة هذا الأسبوع. وتتوقع الصين من البلدان والمنظمات الإقليمية أن تعزز تنسيقها مع الأطراف في السودان وأن تضطلع بدور رئيسي في تيسير محادثات السلام. وينبغي للمجتمع الدولي والشركاء من خارج المنطقة أن يقدموا الدعم والتعاون اللازمين.

يواجه السودان حالياً احتياجات إنسانية هائلة، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على البلدان المجاورة. وتقدّر الصين جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية في إيصال دفعات عديدة من الإمدادات الإنسانية إلى دارفور ومناطق أخرى، على الرغم من الظروف الصعبة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مساعدة السودان وبلدان الجوار على تحسين قدرتها على الاستجابة الإنسانية، وتوسيع نطاق الإغاثة ودعم المبادرات الإنسانية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدعم الإنساني للسودان أن يحترم سيادة السودان وملكيته لزمام الأمور وأن يتبع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. كما ينبغي للأطراف السودانية أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تيسّر تقديم الإغاثة الإنسانية.

لقد تأثرت الحالة في دارفور تأثراً خطيراً بالنزاع في السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً بنّاء لتخفيف حدة الحالة وتجنب تفاقم النزاعات.

إن السودان بلد هام في القرن الأفريقي. والوقف المبكر لإطلاق النار والعودة إلى الحياة الطبيعية والنظام يخدم المصالح الأساسية للسودان وبلدان المنطقة. وقد تم التأكيد مراراً وتكراراً، في الآونة الأخيرة، في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي مؤتمر قمة دول جوار السودان على ضرورة حماية سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية ومعارضة التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لنداءات بلدان المنطقة، وأن يدعم المساعي الحميدة للبلدان والمنظمات الإقليمية، وأن يتجنب البرامج والجزاءات والضغوط المفروضة من الخارج.

وينبغي للمجلس أن يشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على الاضطلاع بدور نشط في مسألة السودان. وتعتقد الصين أن الشعب السوداني لديه القدرة والحكمة للتغلب على صعوباته وتحدياته الحالية، وإنهاء القتال

في أقرب وقت ممكن. الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لدعم جهود الشعب السوداني.

السيد بيريز لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيدة إديم ووسورنو، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

تدين إكوادور العنف المسلح الذي شهدته الستة عشر يوما 6 الماضية وآثاره السلبية على السكان المدنيين. لا يسعنا التزام الصمت حيال انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب السوداني، الذي عانى، في جملة أمور، من جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والهجمات العشوائية على المدنيين، والاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القانون، والحملات الإرهابية، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والهجمات على مخيمات المشردين داخليا، وعمليات القتل ذات الدوافع العرقية، والحرق المتعمد للقرى، وانعدام الخدمات الأساسية، والاتجار بالأسلحة. وتثير الزيادة في حالات العنف الجنسي القلق بشكل خاص. ويجب إنشاء آليات بدون تأخير لوقف هذه الجرائم الشنيعة، ويجب التحقيق مع مرتكبي هذه الأعمال، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، وتقديمهم إلى العدالة. إن السبيل الوحيد لضمان عدم تكرار هذه الفظائع يكمن في كفالة عدم الإفلات من العقاب.

يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في البلد، حيث يوجد أكثر من 3 ملايين مشرد داخليا، وأكثر من 000 800 لاجئ سوداني، ويفتقرون إلى الخدمات، وكل ذلك يرسم صورة قاتمة للنزاع المتفاقم. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية، التي يمكن أن تسهم إلى حد ما في تخفيف معاناة ملايين السودانيين. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق إلى جميع أنحاء السودان، وندين قتل العاملين في المجال الإنساني والمتطوعين. ونأمل في استمرار الدعم من بلدان المنطقة التي أبقت حدودها مفتوحة على الرغم من الحالة الصعبة التي تمر بها. ونقر أيضا بالمبادرات الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. لقد حان الوقت لتضافر جهودنا في عملية سلام موحدة شاملة للجميع وقوية من شأنها أن توفر متنفسا من نزاع أودى بحياة الكثيرين ولا يزال يفاقم من سوء الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة أصلا في البلد. وندعو إلى تزويد فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ بموجب القرار 1591 (2005) بالوسائل وسبل الوصول التي يحتاج إليها للوفاء بولايته. لقد حان الوقت للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لكي توقف على الفور الأعمال القتالية وأعمال العنف وتمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أشكر السيدة ووسورنو على قيادتها والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتيهما الرصينتين. مع امتنانا لمشاركة الأمينة العامة المساعدة، كنا نتوقع من الممثل الخاص للأمين العام بيرتس أن يقدم إحاطة إلى مجلس الأمن. نفهم الآن أن الحكومة السودانية حذرت من أنها ستغلق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان إذا شارك الممثل الخاص للأمين العام في هذه الجلسة، وذلك غير مقبول. أرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان، وأتطلع إلى الاستماع إلى بيانه عن الحالة في البلد، ولا سيما عن الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب العبثية. وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على طلبها عقد هذه الجلسة المهمة. أشارت السيدة ووسورنو في بيانها إلى عدم تغطية دولية للحالة في السودان، مما يبرز أهمية عقد جلسة إحاطة مفتوحة على غرار هذه الجلسة.

مر أكثر من 100 يوم منذ اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وفي ذلك الوقت، تسبب العنف الغاشم في معاناة لا يمكن تصورها. وكمال ذكر طبيب من الخرطوم، أصبح الوضع جحيما مستعرا. فقد نزح ملايين الأشخاص. لقد سمعنا الأعداد اليوم. يقتل المدنيون بالرصاص في الشارع. وغالبا يجند الأطفال قسرا ويتعرضون للعنف. وتغتصبن النساء بوحشية. وقد حال القتال

دون وصول المساعدات الإنسانية والغذاء والماء والدواء وغيرها من الضروريات إلى الأشخاص الذين هم بأمس الحاجة إليها. وهناك تقارير موثوقة تفيد بأن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ارتكبت فظائع وانتهاكات أخرى مستمرة في غرب دارفور. ووقعت عمليات قتل واسعة النطاق على أساس العرق، والعنف الجنسي، وحرق للمنازل والقرى ونهبها، واضطر عشرات الآلاف من الناس إلى الفرار إلى تشاد المجاورة وبلدان أخرى. إن التاريخ يعيد نفسه بأبشع طريقة ممكنة.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الفظائع المبلغ عنها، التي تمثل تذكيرا مشؤوما بالأحداث المروعة التي وقعت في عام 2004 والتي أدت بنا إلى تحديد ارتكاب جريمة إبادة جماعية في دارفور. ويساورنا قلق بالغ إزاء خطر نشوب نزاع آخر في شمال دارفور ووسطها، وتحديدا من خلال التقارير التي تفيد بحشد قوات الدعم السريع والقوات التابعة لها بالقرب من الفاشر، مما يشكل تهديدا للسكان من غير العرب في المنطقة. ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير غير المؤكدة التي تفيد بأن أطرافا مسلحة في السودان تحول دون مغادرة الناس منطقة دارفور بحثا عن الأمان، بما في ذلك عبور الحدود إلى تشاد.

إننا إذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تقع على عاتقنا مسؤولية الوفاء بالوعد الوارد في تلك الوثيقة التأسيسية – ليس لتمجيد حقوق الإنسان فحسب، بل للدفاع عنها. لذلك، يجب علينا جميعا أن نطالب الأطراف بالامتثال لالتزاماتها وفقا لما يمليه القانون الدولي الإنساني بشأن حماية المدنيين وبالطبع، إن أفضل سبيل إلى ذلك أن توقف الأطراف النزاع الوحشي بشكل جذري. والولايات المتحدة والشركاء الإقليميون والدوليون متحدون في دعوة الطرفين إلقاء أسلحتهما فورا، ونردد مناشدات بلدان المنطقة، بما في ذلك البيان الصادر في 10 تموز/يوليه عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لمنع أي تدخل خارجي أو دعم عسكري. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تكثيف النزاع وإطالة أمده على حساب شعب السودان. ونؤيد أيضا الجهود الدبلوماسية الدولية المنسقة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة وأطراف أخرى من القرن الأفريقي والشرق الأوسط.

ولكن إلى أن يتم إسكات المدافع، وما دامت الأزمة الإنسانية مستمرة، يجب أن ندعم شعب السودان الذي تحمل الكثير من المعاناة التي لا داعي لها. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للمساعدة الإنسانية لشعب السودان. نحن نعمل على دعم ملايين النازحين داخليا وما يقرب من مليون شخص عبروا إلى البلدان المجاورة بحثا عن ملجأ. ويجب علينا أيضا أن نعمل معا لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، بمن فيهم أولئك الذين لا يستطيعون مغادرة ديارهم بسبب القتال أو نقص الوقود أو ببساطة بسبب الخوف.

وتعوق العقبات البيروقراطية وغيرها من العوائق جهود الإغاثة. وذلك أيضا أمر غير مقبول. ويجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني أحرارا في أداء عملهم على أفضل وجه. إنهم ينقذون الأرواح. ويجب أن يكونوا قادرين على القيام بذلك دون عراقيل أو تأخير. وندعو السلطات السودانية إلى الإسراع بالموافقة على تأشيرات الدخول للعاملين في المجال الإنساني، وتمكين حركة السلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء السودان وتيسير استيراد السلع والمعدات الإنسانية.

ومع تصاعد الحالة في السودان، بادرت البلدان المجاورة إلى الترحيب باللاجئين. ونحن ممتنون للغاية على تلك الأعمال الإنسانية. ويجب أن نشجع تلك البلدان على ضمان توفير الحماية اللازمة للاجئين وطالبي اللجوء.

ويجب أن نعمل من أجل مستقبل يعود فيه السودان إلى طريق الديمقراطية. إن مستقبل السودان السياسي ملك للشعب السوداني. وندعم أعضاء المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية ولجان المقاومة والمنظمات النسائية والشبابية، فيما يعملون ببسالة لتلبية الاحتياجات الطارئة والسعي من أجل إحلال السلام واستئناف عملية الانتقال الديمقراطي المتوقفة حتى يمكن تحقيق الحرية والسلام والعدالة في السودان.

وفي هذه المرحلة المحفوفة بالمخاطر، يجب على هذه الهيئة أن تجاهر بصوت واحد وبكل وضوح بدعمها للسلام. وينبغي ألا

نستسلم أبدا للقوى التي تريد منع المجلس من معالجة مسائل السلام والأمن الدوليين. وعلى حد تعبير الراحل إيلي فيزل، أحد الناجين من محرقة اليهود والناشط في مجال حقوق الإنسان، فإن "الصمت يشجع المُعَذِب، وليس المُعذَب أبدًا". ويجب علينا جميعا أن نحث القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على وضع حد لإراقة الدماء ولمعاناة الشعب السوداني. فلا يوجد حل عسكري مقبول لهذا النزاع ولا يمكن للسلام أن ينتظر يوما آخر.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيدة الرئيسة، أود، في البداية، أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس الحالي، وأشكر كذلك السيدة مارثا بوبي والسيدة إديم ووسورنو على الإحاطتين الضافيتين اللتين تقدمتا بهما.

وأشكر كذلك الوفود التي أبدت تعاطفا ودعما لشعب السودان حيال ما يواجهه من معاناة ومن وضعية راهنة. فعلت حكومة السودان كل ما بمقدورها لأن توقف هذه الحرب المفروضة عليها. وأود أن أُذكِر، في هذا الخصوص، بأن تحليل الحرب بوصفها حربا بين طرفين تحليل لا يوصل إلى النتائج.

والقراءة الحقيقية الاستراتيجية للواقع الذي يدور في السودان الآن إن هناك قوة إقليمية دعمت العدوان وأرادت من السودان أن يكون terra nullius [أرضا مشاعا]، بمفهوم القانون الدولي وأن التدافع الشعبي الذي أشارت إليه بعض الوفود جاء من المواطنين طواعية لأن القانون الدولي يدعم ذلك والقانون الجنائي الوطني للدفاع عن النفس، وليس شرها في القتال. ولذلك، فإن القوات المسلحة السودانية التي تعاملت بإيجابية مع منبر ومسار جدة الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، لا تقاتل من أجل السلطة ولكن للحفاظ على سلامة وأراضي السودان وحماية المواطنين من القتل العشوائي وذي الطابع الإثني الذي أثبتته منظمات حقوق الإنسان وحتى ثبتت إدانته في عدد من الدول، من بينها الترويكا، ومن بينها الولايات المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان مثل "هيومان رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية.

أود، كذلك، أن أوضح أن السيدة ليندا توماس – غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، تربطنا بها علاقة ود واحترام متبادل، وأنا أتتلمذ على تراثها الدبلوماسي، ولكن لم تكتب بعثة السودان خطابا رسميا إلى رئيس مجلس الأمن بأنها تهدده بمقاطعة الجلسة إذا اشترك أفراد معينون، ولم تكتب أيضا إلى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام خطابا رسميا بذلك. ولكن، تلقينا بعد أن طلبنا إدراج اسمنا لنرد على كلمات الوفود أو بياناتها، رسالة لم تكن واضحة، قيل لنا فيها، إن الطلب المقدم للإجابة بموجب المادة 37 [من النظام الداخلي المؤقت]، لا يعطي دولتكم الحق في التحدث إذا لم يوافق على ذلك مجلس الأمن. ولذلك، كتبت إلى السيدة ليندا أنقل إليها هذا، وهي أكدت لي أن حق المشاركة مكفول.

ضمن هذا السياق، أشرنا وأرسلنا معلومات ضافية إلى كل الوفود وإلى رئاسة مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي والجنساني الذي تناولته عدد من بيانات الوفود وأرفقنا معه التقرير الذي أصدرته "وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل" بوصفها وحدة مستقلة، وأدانت فيه الطرف المعتدي، بمثل ما أدانته وحدات كبيرة من المجتمع الدولي. إن القوات المسلحة لا تمارس عنفا جنسيا ولا جنسانيا، والطرف الذي يمارس ذلك معروف لديكم، أشارت إليه العديد من كلمات الوفود دون أن تسميه.

وإن قصف الأحياء الحالي لا تقوم به القوات المسلحة، إنها تدافع عن المواطنين الذين يتعرضون للإجلاء القسري بإيراد مكون ديموغرافي جديد وافد يحل محلهم ويسكن في بيوتهم بتزوير الهويات. ولذلك، لا بد من أن تتعامل القوات المسلحة مع واقع ذلك. إذا حدث هذا في أي دولة من دولكم، أخبروني بالله ماذا كنتم ستعملون؟ هل ستتفرجون على قوات مسلحة معتدية تدخل في بيوت الناس وتحطم أملاكهم وتغتصب نساءهم وتعتدي على ممتلكاتهم؟ هل ستتفرجون عليهم أم ستأمرون قواتكم الأمنية والمسلحة للدفاع عنهم؟

فيما يتعلق بالمحور الإنساني، يؤكد السودان على التزامه الكامل بالتعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتسهيل

إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمتأثرين بالحرب. كما تؤكد حكومة السودان حرصها على معالجة الأوضاع الإنسانية التي أفرزتها الحرب ونتج عنها من التعقيدات والتحديات الأمنية التي يتم التعامل معها بالمسؤولية والمرونة والواقعية. وقد ظهر هذا الحرص والاهتمام بشكل عملي من خلال الآليات التالية:

تم تشكيل لجنة عليا لمعالجة الوضع الإنساني برئاسة وزير الرعاية الاجتماعية وعضوية مفوض عام العون الإنساني، الذي يشارك في مفاوضات جدة بجانب سفراء ودبلوماسيين أوفدتهم وزارة الخارجية للعمل ضمن عضوية اللجنة في بورتسودان وهم موجودون هناك.

على مستوى البعثة في نيويورك، اعتُبرت آلية الاجتماعات التشاورية الدورية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أداة فعالة للتنسيق والتشاور. وقد أسهم هذا التعاون المستمر في تسهيل حصول مسؤولين كبار من الأمم المتحدة ومسؤولين في المكتب وغيرهم على تأشيرات دخول في وقت قياسي رغم الطوارئ الموجودة حاليا في السودان. كما ساعدت البعثة في تسريع شحنات المساعدات في ميناء بورتسودان حيث تم ترتيب لقاءات رفيعة لهؤلاء المسؤولين بالسيد وزير الخارجية المقيم في بورتسودان حاليا والمسؤولين في بورتسودان.

ووافقت حكومة السودان على تقديم المساعدات عبر الحدود مع تشاد رغم المخاوف الأمنية، حيث وصلت أول شحنة مساعدات غذائية عبر برنامج الأغذية العالمي إلى ولاية غرب دارفور الأسبوع الماضي. أكملت السلطات في بورتسودان كل الإجراءات الخاصة بتحرك أكثر من 580 شاحنة تتبع الأمم المتحدة تحمل مساعدات إنسانية تبلغ حمولتها آلاف الأطنان المترية ضمن عملية إغاثة أمكن تنفيذها مؤخرا، وبإمكاننا أن نقدم الدليل المكتوب في ذلك لمن رغب. ينبغي النظر لدى التعامل مع الأمم المتحدة، ممثلة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في معالجة الأوضاع الإنسانية، من خلال التعاون والتنسيق مع الدولة المتأثرة وفقا للأولويات التي تحددها، والاحتياجات التي تقدرها، وأن يمتد هذا التعاون ليشمل المسائل الأخرى المتعلقة بتحديد الأولويات والنطاق الجغرافي لتوزيع المساعدات، وكيفية توزيع المساعدات وحمايتها، وفقا لقرار الجمعية العامة 182/46.

إن التعاون عملية مستمرة وقابلة للتحسين والتفاهم المشترك، وليس مجرد تلبية طلبات مرحلية. إن ما يهمنا هنا النظر إلى الصورة الكلية والتأكيد على تعاون السودان مع الأمم المتحدة. وقد أوضحنا ذلك للسيد الأمين العام، وفي هذا السياق لا بد من توضيح المسائل التالية:

وإن حدوث تأخير في الحصول على التأشيرة، أو قيام الحكومة باتخاذ إجراءات بهدف ضمان سلامة وأمن العاملين أو المساعدات الإنسانية في ظل ظروف الحرب، ينبغي ألا ينظر إليه من باب المعوقات البيروقراطية.

ساهمت قضايا أخرى في إبطاء تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، مثل ضعف التمويل، وسد الفجوة المالية البالغة أكثر من 70 في المائة من التعهدات التي تم قطعها ونذرها ووعدها في جنيف والتي بلغت 1.5 بليون دولار. ونرى أن التعهدات التي قدمت للمساعدة وإجراءاتها يكتنفها البطء إن تعقد عمليات الاستجابة بسبب طبيعة النظام الذي يمر بسلسلة من العمليات والتقييمات ساعد في الحد من وصول المساعدات في الوقت المناسب.

بغية زيادة تحسين الأداء والوصول إلى الغايات المنشودة في الجانب الإنساني، تتطلب مقتضيات التعاون بين حكومة السودان والأمم المتحدة مراعاة المرونة والواقعية والشراكة القائمة. فحكومة السودان في وضع أفضل لتقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات والإشراف على التوزيع وفق النهج الغذائي المعتمد لأهل السودان. وهناك بعض المسائل التي تتطلب مرونة لأن نتائجها تمس الحكومة، مثل مرافقة القوافل الإنسانية، تأمينا لها وللطواقم الإنسانية والطبية من الهجمات، حيث بلغ عدد الذين سقطوا من الموظفين في الحقل الإنساني 18 شخصا. لذلك، تصر حكومة السودان على مرافقة القوافل حتى تبلغ مواقعها عند المحتاجين، وليس ذلك قهرا لعمل المنظمات الطوعية الإنسانية. وبالتالي نؤمن لها، أو تؤمن حكومة السودان لكل الطواقم الإنسانية والطبية، درءا من الهجمات والضرورات الأمنية التي تفرض على الحكومة اتخاذ التحوطات اللازمة التي قد تستغرق في بعض الأحيان وقتا. وهذا أمر طبيعي ينبغي ألا يكون محل خلاف.

هذا بجانب دور الحكومة والسلطات المحلية في تحديد الأولويات والتوزيع الجغرافي للمساعدات، مع الأخذ في الاعتبار المجتمعات المستضيفة في ولايات الجزيرة والنيل الأبيض والشمالية ونهر النيل والنيل الأزرق، وعدم تسييس العمل الإنساني

أما فيما يخص الموقف من المبادرات والمسار السياسي الذي تطرقت إليه بيانات الوفود، فيرحب السودان بمبادرة الاتحاد الأفريقي التي توصلت إلى خارطة طريق تتضمن عناصر من بينها تنسيق جهود كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في آلية موسعة، والوقف الفوري والدائم للأعمال القتالية، وإيصال المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي الإنساني، واستئناف عملية سياسية شمولية من أجل حكومة ديمقراطية.

إن المبادرات الموسعة والمتعددة تبعث على الإرباك، وليس بالضرورة أن يكون حظ الآلية الموسعة في النجاح أكبر من المبادرة التي تنال رضا الحكومة السودانية وتحافظ على سيادتها وترغب في الاستماع إلى موقفها.

في الاجتماع الذي عقده مجلس السلم والأمن والشؤون السياسية في أديس أبابا في نهاية أيار/مايو الماضي، جرت الإشارة بإيجابية إلى منبر أو مسار جدة، الذي أسفر عن عدد من الهدنات قصيرة المدى. وأكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التزامها بتعزيز السلام في السودان، ورحبت بمسار جدة كونه ميسرا للمحادثات بين طرفي النزاع، وتأمين عملية سلام موحدة وشاملة برعاية الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية، والجامعة العربية، والأمم المتحدة لدعم المسار الذي يختاره أهل السودان بعد توقف الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونأمل أن يكون ذلك قريبا.

من المعلوم أن مسار جدة يقتصر على معالجة الأوضاع الإنسانية، وإدارة مسألة الإغاثة، ووضع حد للعمليات العسكرية، ولا يهدف بالأساس إلى إجراء محادثات سياسية.

إن الحرب الراهنة غيرت خارطة ديناميات السياسة والرؤية المستقبلية في السودان. والأقرب إلى التحقق هو بروز قيادات وطنية مدنية جديدة، تؤلف حكومة تكنوقراط مستقلة، وتُشرف على انتخابات عامة بدون مماطلة لتفرز التالي: إكمال مسار الانتقال السياسي بأهداف محددة، وأهمها إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، يرحب السودان بدعم وإشراف الأمم المتحدة على هذه الانتخابات؛ وضمان عودة الجيش إلى الثكنات والقيام بدوره الطبيعي والدستوري في الدفاع عن الوطن وسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه، ودعم الحكومة الجديدة الوطنية من تحالف وطني جديد لم يدعُ إلى الحرب، ولم يشرح لها صدرا، ولم يدعم عملية العدوان الشامل، والإزاحة الديمغرافية للسودانيين من وطنهم بقوة السلاح، ولم ينتهب بأموالهم، ولم يدنس حرمة نسائهم الحرائر؛ والبدء بحوار سياسي قومي جامع مانع، لا يشبه حوارات بيزنطة السابقة، لتحديد المسار الديمقراطي وأجندة إعادة البناء والإعمار والتنمية وإحلال السلام.

إن أزمة السودان الحالية لا تحلها آليات موسعة تربك المسار بمختلف المكونات الإقليمية والدولية مثل سفينة تايتانيك، حيث يكون مصيرها الغرق. كل من أراد المساهمة في حل الأزمة السودانية، عليه أن يضمن سيادته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، ويبتعد عن تقديم الوصفات وفق صيغة آمرة. السودان سيد نفسه في السلم والحرب، ويمد يده مجددا إلى إخوته الأفارقة والعرب وغيرهم، فهُم الأدرى بتقاليده وأعرافه ومثله وقيمه. وإذا أرادت دول الجوار إحراز التقدم في حل الإشكالية الراهنة، فينبغي لها الإصغاء إلى صوت السودان وهو يكابد أشرس معركة من أجل البقاء عبر تاريخه. وكما بدأ السودان في نيسان/أبريل برفض التدخل الأجنبي من أي جهة كانت في شؤونه الداخلية، إلا أنه يتمتع بالمرونة اللازمة لتحقيق السلام بقلب مفتوح لاستئناف المسار السياسي في أطروحة جديدة وتحالف وطني عريض، مؤمنا بالدور القيادي الذي يؤديه المدنيون والنساء والشباب في قيادة الحكومات الوطنية لما بعد الحرب.

في هذا الإطار، يلتزم السودان بالعمل من أجل السلام، والتمسك بإعلان المبادئ الموقع في جدة في 11 أيار/مايو، وحماية المدنيين، وتيسير المرور الآمن للمساعدات الإنسانية في كافة أرجاء البلد، ضمن الوفاء بالمتطلبات السيادية، ومراعاة قوانين البلاد.

توقفت المفاوضات غير المباشرة مع قوات التمرد في منبر جدة برعاية المملكة العربية السعودية وأمريكا، لتعنت ميليشيا التمرد وعدم التزامها بمقررات المنبر المتفق عليها، والتي تتمثل في خروجها من منازل المواطنين والمراكز الخدمية الصحية التعليمية والرياضية بالأحياء المختلفة. إن القوات المسلحة السودانية ملتزمة بمواصلة المنبر متى ما التزمت قوات التمرد بالخروج من المرافق التي ذكرناها.

إن الشعب السوداني الذي تشتت في الأمصار والأقطار جراء العدوان الغاشم، وبقي معظمه بالداخل، يعاني من تغول الميليشيا المنفلتة، ومن ضنك الحياة والعيش، وهو صاحب السيادة والمصلحة الحقيقية. وأن حكومة السودان تتعامل مع القصف العشوائي المدفعي الذي تشنه الميليشيا المنفلتة في أم درمان وغيرها من المدن والمناطق في أنحاء السودان، وتهدف إلى تشريد المواطنين من ديارهم ضمن مخطط استيطاني، يقوم بعمليات تزوير وتحويل وتجريف الهوية. وما تزال تعمل على ضرب الاقتصاد ونهب الممتلكات، بعد أن نهبت البنوك وما فيها من ذهب وودائع. إن استمرار هذا المخطط سيعصف بسلام منطقة وادي النيل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، وشرق أفريقيا والساحل. لذلك، فإن هذا الجزء المتمرد من قوات الدعم السريع سيجري التعامل معه بقوانين القوات المسلحة. إن تواصل هذه العمليات التي صنفتها منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وأدانتها الدول، وكشفت عنها التقارير، ووعد مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق بشأنها، بوصفها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لذلك، تدرس الحكومة السودانية حاليا كيفية التعاون مع مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في هذه الاعتداءات المكشوفة والمشهود عليها. لذلك، فهي السبب الرئيس الذي يحول دون وقف الحرب لعدم التزام المتفلتين بوقف إطلاق النار، بل العمل على رفع مستوى التسلح عبر الحدود، واعتماد أسلوب الحرب النقالة من موقع إلى آخر. وقد تم إنشاء لجنة في هذا الصدد لجرائم الحرب وانتهاكات الميليشيا المتمردة.

هل يعلم الأعضاء أن دولة إقليمية أرسلت 6 000 مقاتل للوقوف ضد القوات المسلحة وتدعم الميليشيا المتفلتة؟ ولا أريد أن أجرد الحقائق التي توصلنا إليها والتي قلت لأعضاء المجلس في جلسة سابقة سيأتي يوم جردها، ولكن، تعلن الحكومة السودانية مجددا قبولها لأي مبادرة جادة، وتواصل تعاونها مع الأمم المتحدة ومع القوى والمنظمات الإقليمية ودول الجوار بهدف وقف الحرب، لا سيما أن صوت غالبية أهل السودان يطالب ويؤازر عملية إنهاء التمرد بعد أن ذاقوا الويلات من العمليات العدوانية وتحالف 20 000 سجين مع تجار المخدرات والعناصر المتفلتة للقضاء على رفاهم وتغريبهم عن وطنهم. والأحداث المروعة التي شهدتها ولاية غرب دارفور ومدينة الجنينة وشرقي ووسط دارفور ومنطقة سربا وزالنجي خير دليل على أهداف تلك المجموعات المارقة المتحالفة مع مرتزقة أجانب.

نؤكد أن العمليات الإنسانية الثنائية أو التي تنفذها الأمم المتحدة تنساب بشكل سلس ونملك الأدلة على ذلك، وتصل إلى المحتاجين في كل مناطق السودان. ويرفض السودان كذلك التقحم على سيادته بمختلف البواعث، لا سيما المواقف الانفرادية التي تنادي بمواقف لم يوافق عليها السودان، وأن السودان الذي كان شريكا في أكبر عملية للأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي، عملية شريان الحياة للسودان، لا يحتاج إلى دروس في التعاطي مع المكونات الإقليمية والدولية. وإننا نستنكر هذه المواقف لأنها لا تساعد على صنع السلام أو وقف الحرب المفروضة على السودان.

ويشيد السودان بجهود جامعة الدول العربية والشقيقة مصر وعملها على بحث السبل الناجعة لوقف الحرب والحفاظ على مقدرات الشعب السوداني ووحدة أراضيه. ونناشد المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الكبرى أن تدعم الدولة السودانية وهي تواجه غزوا مدعوما خارجيا والتضامن التام مع الشعب السوداني في محنته ودعم مسار جدة للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم ومستدام ودعم خيار الشعب السوداني فيما يخص العملية السياسية الجديدة ودعم الحكومة الوطنية التي ستفرزها في خاتمة المطاف لتحقيق التوافقات الوطنية ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والإصلاح السياسي وتحقيق الديمقراطية عبر الانتخابات النزيهة ودعم جهود تأمين الأمن الغذائي، حيث يشهد السودان تكافلا فريدا في اقتسام لقمة العيش.

رحبت حكومة السودان بقمة دول جوار السودان المنعقدة في القاهرة في 13 تموز/يوليه وبيانها المتوازن وسوف تتعامل مع الآلية

الوزارية المنبثقة عنها اتساقا مع ترحيبها بمسار جدة. وقد انعقد أول اجتماع للآلية في العاصمة التشادية انجمينا وأصدرت بيانها الختامي بمشاركة وزراء الخارجية. ولذلك، سوف يعمل السودان مع كافة الأطراف الساعية لوقف الحرب وعودة الأمن واستتباب حكم القانون وأن القوات المسلحة أبدت استعدادها التام لوقف العمليات العسكرية الدفاعية سرعان ما تلتزم المليشيات المتمردة بوقف مهاجمة المساكن والأحياء والأعيان المدنية والمرافق الحكومية وقطع الطريق وأعمال النهب الموثقة.

إن قوات الدعم السريع شنت مع المليشيات المتحالفة معها حملة عنف للسيطرة على بعض المدن الكبرى وقطع طرق التجارة في دارفور استُخدمت فيها المدفعية الثقيلة بشكل عشوائي في المناطق الحضرية ونُسقت هجماتها البرية مع المليشيات المتحالفة. وقاموا بتهجير سكان الريف قسرا مع حرق المساكن كجزء من استراتيجية للتوسع في حيازة الأراضي حيث عملت على قطع بعض الطرق الرئيسة بين دارفور وتشاد وأفريقيا الوسطى والعديد من المدن الرئيسية مثل زالنجي والفاشر. ونفذت تلك القوات، مدعومة بالمليشيات الحليفة، هجمات منسقة باستخدام المدفعية الثقيلة استهدفت المدنيين في أحياء المساليت بشكل رئيسي، بما في ذلك أعمال القتل الجماعي والعنف الجنسي والاستهداف الممنهج لمواقع تجمعات النازحين مما أدى إلى زيادة موجة النزوح القسري.

بعد توقف المفاوضات غير المباشرة مع ميليشيا الدعم السريع بسبب تعنتها بالبقاء في المؤسسات الصحية، استمرت المواجهات العسكرية في العاصمة الخرطوم وبعض المناطق في ولاية غرب السودان. وتمسك الحكومة السودانية بزمام المبادرة العسكرية والأمنية وتتواصل مع كافة القوي الوطنية الإقليمية والدولية من أجل إنهاء الحرب وإنهاء معاناة المواطنين، وتؤكد جاهزيتها لقبول أي مبادرة تؤدي إلى إنهاء التمرد ووقف الحرب وتجدد دعم ومؤازرة كل قوي المجتمع السوداني الذي يرفض استمرار الشراكة السياسية القديمة في أي معادلة سياسية أو أمنية.

تسيطر القوات المسلحة على كل المناطق العسكرية في الولايات ولا زالت هنالك بعض المناوشات من قبل ميليشيا التمرد في بعض المدن في الولايات كالفاشر والأبيض والجنينة. وبادرت الحركة الشعبية جناح عبد العزيز الحلو بالهجوم على ولاية جنوب دارفور وبعض المناطق في النيل الأبيض، إلا إن القوات المسلحة تمكنت من صد الهجوم.

أشكر المجلس على تعاونه. والسودان مستعد للتحدث مع أي وفد من تلك الوفود إذا كانت لديه أي خطة لوقف الحرب في السودان مع ضمان أن القوات المسلحة ستستجيب لأي مبادرة إيجابية تتضمن ما ذكرته لأعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة 11/55.